موجز السياسات
14-2025

القدرة الإحصائية وفجوة البيانات العربية

أ.د. بلقاسم العباس*

النقاط الرئيسية

- تُشكّل الإحصاءات والبيانات أهم مصادر المعرفة الاقتصادية وأداة أساسية لقياس النشاط الاقتصادي، واتخاذ القرارات القائمة على الشواهد والنمذجة، وهي نشاط فني قائم على مستوى عال من المعرفة العلمية والاقتصادية.
- تُواجه الدول العربية في مُعظمها تحديات كبيرة في تطوير قدراتها الإحصائية وكذلك في توفير الإحصاءات الخاصة بقياس أهداف التنمية المستدامة، حيث تُشير الدلائل الإحصائية توسع فجوة البيانات خاصة في المجالات التي تحتاج تنفيذ المسوحات الميدانية.
- لا زال مُستوى استخدام الإحصاءات في عملية اتخاذ القرار والتخطيط محدودًا في أغلب الدول العربية وهو ما يتطلب إعلاء مكانة الإحصاء في العملية التنموية وتعزيز حوكمة المنظومة الإحصائية الوطنية وبناء القدرات البشرية والمادية والتنظيمية واستغلال الإمكانات والفرص التي توفرها تقنيات ثورة المعلومات للارتقاء بالإحصاء وجعله أداة لتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي.

1. الإحصاءات والتنمية

تُعتبر ضرورة إنتاج وتوفير البيانات والإحصاءات أمرًا بديهيًا ومسلمًا به وذلك لحتمية قياس النشاط الاقتصادي وفهم عمل الأسواق وتمكين الفاعلين الاقتصاديين من اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية والمالية، والسعي نحو جعل منظومة اتخاذ القرار الاقتصادي قائمة على الأدلة والشواهد الامبريقية. بالرغم من بداهة الأمر فإن تحقيق ذلك ليس بالأمر السهل وذلك بالنظر لواقع الدول النامية في مجال بناء القدرات الإحصائية. بناءً عليه، تُحاول هذه الدول في إطار جهودها التنموية الوطنية بناء منظومة إحصائية وطنية هدفها الأساسي توفير الإحصاءات والبيانات ذات الجودة العالية التي يحتاجها مُختلف الفاعلون الاقتصاديون لاستخدامها في عملية التخطيط واتخاذ القرارات. عمومًا، يتكون النظام الإحصائي الوطني من المكاتب الإحصائية الوطنية والتي تأخذ تسميات مختلفة[1] ويقع على عاتقها مسؤولية إنتاج ونشر "الإحصاءات الرسمية" والتي تُوزع في الغالب وفق أنظمة معينة (حسب مُستويات التجميع والتصنيف) ومجانًا باعتبارها خدمة عامة. كما

* كبير المستشارين – المعهد العربي للتخطيط belkacem@api.org.kw

الآراء الواردة في هذا الإصدار تُعبر عن رأي المؤلف وليس المعهد.

[1] على سبيل المثال الديوان الوطني للإحصاء (الجزائر)، المعهد الوطني للإحصاء (تونس)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر)، المندوبية السامية للتخطيط (المغرب) الخ...

تشمل الأنظمة الإحصائية الوطنية الإحصاءات والبيانات التي ينتجها أو يجمعها القطاع الخاص لأغراض تجارية، وهي بالأساس مُوجهة لقطاع الأعمال لتحليل اتجاهات الأسواق وتقييم الفرص والمشاريع الاستثمارية مع العلم أن سوق البيانات الخاصة تسيطر عليه شركات عالمية مُتخصصة في تحاليل و أبحاث السوق وإجراء البحوث الميدانية الاقتصادية والمالية والسياسية. فعلى سبيل المثال بلغت إيرادات مجموعة بلومبرغ للإعلام الاقتصادي والمالي حوالي 12.5 مليار دولار سنة 2023.

تُواجه الدول النامية جملة من التحديات القاهرة والتي تحد من فعالية المنظومة الإحصائية الوطنية وذلك لأن إنتاج الإحصاءات عملاً ذي محتوى معرفي مُرتفع، يتطلب رأس مال بشري مُتخصص في الإحصاء الرياضي وخاصة طرق المعاينة العشوائية وتنفيذ البحوث الميدانية، وتقانة المعلومات وإدارة قواعد البيانات، والاقتصاد الكمي. كما أن تنفيذ البحوث الميدانية والتعدادات وجمع البيانات من المجتمعات المستهدفة ومن المصادر الإدارية يتطلب توفر موارد مادية ومالية مُعتبرة لتنفيذها بشكل صحيح، بالإضافة إلى المتطلبات التنظيمية والإدارية الضرورية لإنتاج بيانات ذات جودة ومصداقية عالية.

تُواجه البيئة الناظمة للعمل الإحصائي تغيرات مستمرة، حيث إن التحول الرقمي الحكومي سهل عملية استخدام قواعد البيانات الإدارية الرقمية مثل الضرائب والضمان الصحي والتعليم والجمارك والسجل المدني، وغيرها من مصادر البيانات الحكومية في جمع البيانات وكذلك انتشار تقنيات الثورة الرقمية مثل تحليل بيانات الإنترنت، وتقنيات الاستشعار عن بعد، والتجارة الإلكترونية، والمسوحات الرقمية، ومواقع التواصل الاجتماعي وتحليل البيانات الضخمة. هذه المصادر المتنوعة سوف تزيد من إتاحة البيانات وتُقلّل من تكلفة تجميعها وتحليلها وتقليص دورة إنتاج البيانات والانتقال من العمل الإحصائي اليدوي إلى العمل الإحصائي الرقمي. بالمقابل تُواجه هذه التطورات الحديثة تحديات جعلتها مُتناغمة مع مُتطلبات العمل الإحصائي القائم أساسًا على سحب عينات عشوائية من أطر إحصائية مُتكاملة للمجتمع الإحصائي أو إجراء مسوحات أو تعدادات كاملة للمجتمع وذلك وفق المبادئ والطرق العلمية الإحصائية والمحاسبية المتعارف عليها دوليًا.

تُواجه مُعظم الدول النامية ومن بينها الدول العربية تحديات كبيرة في مجال تعزيز قدراتها الإحصائية نتيجة عدة عوامل أهمها ضعف حوكمة العمل المؤسسي خاصة فيما يتعلق بالشفافية والاستقلالية والمسائلة، مدى إعلاء مكانة الإحصاء والبيانات في منظومة التخطيط والقرار الوطنية، شح الموارد المادية والمالية والقدرات البشرية إضافة إلى هجرة الكفاءات الإحصائية الوطنية. كما أن تبني المنظومة الدولية لأهداف التنمية سواء للألفية (2000-2015) أو المستدامة (2015-2030) زاد من الضغط على الأجهزة الإحصائية الوطنية لتوفير مزيد من الإحصاءات لقياس التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 والتي تحتاج ل 231 مؤشرًا إحصائيًا لإجراء هذا التقييم وفق المتطلبات الدولية. كما تُواجه الأنظمة الإحصائية الضغط المجتمعي المحلي لتوفير بيانات أكثر وذات جودة عالية كأحد مُتطلبات التنمية خاصة في مجالات تقييم وصياغة السياسات التنموية وقياس الأداء كما عبّر عنه في مُبادرة كاب تاون في يناير 2017. أدى هذا الزخم لتطوير العديد من أدوات قياس وتقييم أداء المؤسسات الإحصائية الوطنية بلغت حسب دراسة باريس21 (2018) 14 أداة تهتم بتقييم إعداد الاستراتيجيات والخطط الإحصائية الوطنية، مُساهمة شركاء التنمية في مجال العون الإنمائي الإحصائي، مُراقبة وتتبع الأداء الإحصائي، تقييم جودة الامتثال للقواعد الأساسية للعمل الإحصائي. استجابة لهذه المطالبات رفعت مُؤسسات التنمية الدولية المساعدات الموجهة لدعم القدرات الإحصائية في الدول النامية بمعدل نمو سنوي قدره 5%من حوالي 500 ميون دولار سنة 2012 إلى تقريبا 700 مليون دولار سنة 2021 كما هو مبين في الشكل (1) أدناه. كما ضاعفت هذه المؤسسات من المبادرات الدولية والإقليمية لتعزيز القدرات الإحصائية للدول النامية من خلال الدعم الفني والذي يشمل التدريب وتعزيز الحوكمة والشفافية واحترام مبادى العمل الإحصائي لمنظمة الأمم المتحدة، وصياغة استراتيجيات تطوير العمل الإحصائي والرفع من جودة الإحصاءات الوطنية وفق أطر خاصة صممت

لتقييم جودة الإحصاءات على غرار نموذج الجودة الذي طورته الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، واللجنة الأوروبية للإحصاء، وكذلك معايير صندوق النقد الدولي لجودة نشر البيانات.

الشكل رقم (1): المساعدات الإنمائية في مجال القدرة الإحصائية

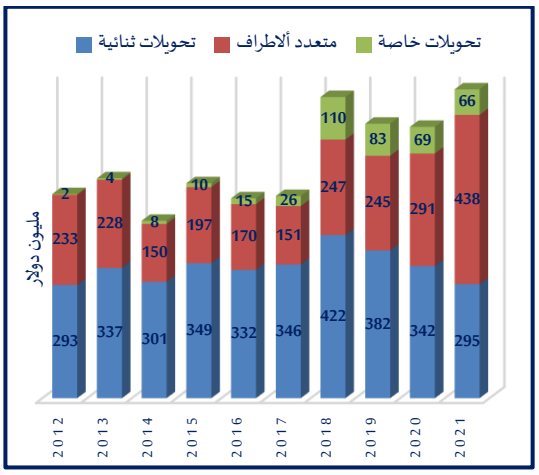

المصدر: الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الواحد والعشرين.

2. الأنظمة الإحصائية العربية

يتطلب العمل الإحصائي الجيد أن تبنى الأنظمة الإحصائية الوطنية وفق معايير و أنظمة تسمح بتوفير إحصاءات وبيانات توفي طلبات مُستعملها. ويُوفر مرصد القدرة الإحصائية لمُبادرة باريس 21 قاعدة بيانات[2] تحتوي على مؤشرات كمية ونوعية تقيس العديد من خصائص الأنظمة الإحصائية التي تعكس مدى جودة هذه الأنظمة. تظهر البيانات المتوفرة أن الدول العربية تعرف تباينًا شديدًا في مستويات بناء أنظمتها الإحصائية. ففي مجال التخطيط والاستراتيجية هنالك سبعة دول فقط من إجمالي 22 دولة عربية تمتلك استراتيجية إحصائية جار أو استكمل تطبيقها. كما أن العديد من الدول تمتلك خطة وطنية للإحصاء لكن ليس كلها تمتلك تمويلاً كاملاً، حيث إنه من بين 14 دولة عربية تمتلك خطة إحصائية 9 فقط تمتلك تمويلاً للخطة. وبلغ عدد الدول التي تحصل على مُساعدات إنمائية في مجال الإحصاء 7 دول فقط، وهي الدول مُنخفضة الدخل أو دول الصراع العربي. ولا تعد كل الدول استراتيجيتها الوطنية وفق الانخراط في ميثاق احترام مبادئ العمل الإحصائي للأمم المتحدة[3]، حيث بلغ عدد الدول العربية التي تعمل وفق هذه المبادئ 12 دولة فقط. عدد قليل من الدول يملك مجلسًا وطنيًا للإحصاء (8 دول) وعدد مماثل (9 دول) تمتلك جمعيات إحصائية، كما أن انخراط المجتمع المدني في الإحصاء ضعيف حيث إن أحسن تقييم من 100 نقطة بلغ ما بين 9 و10 في 4 دول عربية، بينما بلغ هذا التقييم في الهند 44 نقطة على سبيل المثال. وكان تقييم باقي الدول أقل من7 نقاط. كما أن عددا قليلا من المؤسسات الإحصائية العربية تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الإحصاءات (10 جهات فقط) وكذلك عدد قليل له بوابات إحصائية (7 دول) ينشر إحصاءات مُستقلة عن التنمية المستدامة (7 دول) و6 دول تنشر تقارير صحفية عن الإحصاءات الوطنية. أغلب الجهات الإحصائية العربية تدار بشكل مركزي وتتمتع بقدر قليل من الاستقلالية، حيث سجلت دولتين 50 نقطة من إجمالي 100 و4 دول سجلت 25 نقطة بينما الباقي لم تتوفر عنه بيانات (12 دولة) أو أنها شديد المركزية (4 دول). هذه التقييمات تظهر بوضوح أن الأنظمة الإحصائية العربية لا زالت بعيدة عن معايير الجودة والبناء المؤسسي وتحتاج إلى تغيير طرق عملها واعتماد أنظمة حديثة للإدارة حتى تحسن من إنتاج البيانات وترفع من جودتها ومصداقيتها.

3. القدرة الإحصائية العربية

يُمكن تعريف القدرة الإحصائية على أنها "قدرة النظام الإحصائي الوطني ومُنظماته و أفراده على جمع ونشر الإحصاءات وبيانات بجودة وموثوقية عالية لتلبية احتياجات المستخدمين". و اقترح مكتب مُبادرة

---

[2] https://statisticalcapacitymonitor.org

[3] https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/FP-Rev2013-A.pdf تقوم مبادئ الأمم المتحدة للعمل الاحصائي على تحقيق 10 مبادئ أساسية وهي: الإحصاءات الرسمية عنصر لا غنى عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها، ب، تقديم معلومات عن مصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها للوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات، تضع الأجهزة الإحصائية في الاعتبار عناصر النوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين، إضفاء السرية التامة على ال بيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، تتاح للجمهور القوانين والأنظمة والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية، استخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية يعزز اتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية، التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات يسهم في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.

باريس 21 بتوسيع مفهوم القدرة الإحصائية سنة 2017 ضمن إطار القدرات من أجل التنمية الذي طورته ليتخطى المفهوم الضيق لهذه القدرة والمحصور في القضايا الفنية ليشمل قوة المنظمات والنظم الإحصائية والعمليات التي تنتج الإحصاءات فضلاً عن البيئة التمكينية التي توفر الحوافز الإمكانات والموارد لازدهار الإحصاءات الرسمية.

انطلاقًا من هذا التعريف قام مكتب مُبادرة باريس 21 بدراسة مقارنة لمختلف أدوات تقييم القدرة الإحصائية والتي تم تجميع نتائجها في قاعدة بيانات التقييم المفتوح. يتبين من تحليل النتائج أن أغلب الأسئلة الواردة في استبانات التقييم والبالغ عددها 1971، ركّزت على بعد المهارات (40%)، تليها الموارد (23%)، والإدارة (18%)، السلطة والسياسة (16%) وأخيرًا الحوافز (3%). كما اتضح أن الأسئلة انصبت أغلبها على مستوى التنظيم (62%) وعلى خصائص المنظومة الإحصائية (36%)، بينما شكّلت الأسئلة على مُستوى الأفراد سوى 2%. من الواضح أن مناهج تقييم المنظومة الإحصائية تهمل بشكل واضح قضايا الحوافز والعاملين في الأجهزة الإحصائية، وتُركّز أساسًا على قضايا التنظيم وتتغاضى عن القضايا السياسية والمؤسسية. وإذا نظرنا لأسئلة التقييم حسب وظائف المنظومات الإحصائية فنجدها تركّز بالأساس على عمليات إنتاج الإحصاءات (25%) و47% لمجالات التقييم الأخرى، بينما أخذت مسائل الشفافية سوى 8%، والتخطيط الاستراتيجي 4%، وضمان الجودة والمعايير 9%. عُمومًا تم انتقاد هذه المناهج على أنها ليست قادرة على التعبير عن التغيرات الفعلية الحاصلة في القدرات الإحصائية.

تُصنّف أدوات تقييم القدرات الإحصائية إلى أربعة أصناف حسب الغرض من التقييم وتشمل:

1. التخطيط وتطوير المنظومة الإحصائية.
2. تصميم المشاريع والمتابعة.
3. تقييم الأداء الإحصائي.
4. ضمان النوعية والالتزام بالمعايير.

من ضمن هذه الأدوات سوف نركّز على تقييم القدرة الإحصائية العربية وذلك باستخدام مُؤشرات البنك الدولي حول القدرة والأداء الإحصائي، ومُؤشر جرد البيانات المفتوحة الذي يصدره مرصد البيانات المفتوحة، ومُؤشرات القدرات الإحصائية الذي تنشره مُبادرة الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الواد والعشرين (باريس 21).

يُغطّي مؤشر القدرة الإحصائية الذي ينشره البنك الدولي الفترة ما بين 2004-2020، علمًا أنه لا يشمل الدول ذات الدخل المرتفع، وبالتالي فإنه لا تُوجد البيانات الخاصة بالدول الخليجية الستة، كما تم استبداله لاحقًا بمؤشر الأداء الإحصائي. يتكون مُؤشر القدرة الإحصائية من 25 مؤشرًا أوليًا ومُصنّفًا في ثلاثة مؤشرات فرعية تغطي المنهجية، ومصادر البيانات، والدورية والتوقيت المناسب. وتشير النتائج المنمطة (من 0 إلى 100) الواردة في الشكل (2) أن القدرات الإحصائية للدول النامية لم تعرف تطورًا ملحوظًا خلال الفترة الزمنية مع مُلاحظة فجوة مُعتبرة وتقريبًا ثابتة ما بين مُستويات شرائح دخل الدول النامية.

الشكل رقم (2): القدرة الإحصائية لدول العالم حسب مستويات الدخل

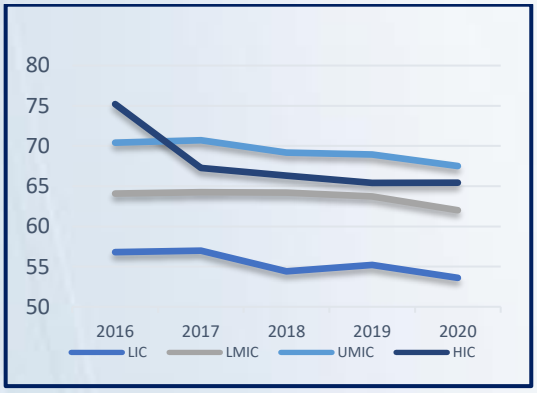

المصدر: تم حساب مؤشرات مجموعات الدخل كمتوسط مؤشر الدول لكل شريحة. بيانات الدول مأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي. (HIC) دول عالية الدخل، (UMIC) الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل، (LMIC) الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل، (LIC) دول منخفضة الدخل.

ونظرًا لتعرض منهجية المؤشر لانتقادات لافتقاره التركيز على مُخرجات مراكز الإحصاء بدأ البنك بإصدار مُؤشر الأداء الإحصائي والمكون من أربعة أبعاد رئيسية وهي المنهجية والمعايير والتصنيفات، التعدادات والمسوح، توفر البيانات، ممارسات النشر والانفتاح. تُشير نتائج المؤشر المبينة في الشكل (3) أن غالبية الدول الغربية تصنّف ضمن الخميس الأعلى من بين 186 دولة، بينما تُصنّف الدول النامية في الخميس الأدنى مع وجود بعض

الدول النامية في الخميس الرابع على غرار البرازيل ومصر وجنوب أفريقيا.

الشكل رقم (3): الأداء الإحصائي (SPI) لدول العالم حسب مستويات الدخل

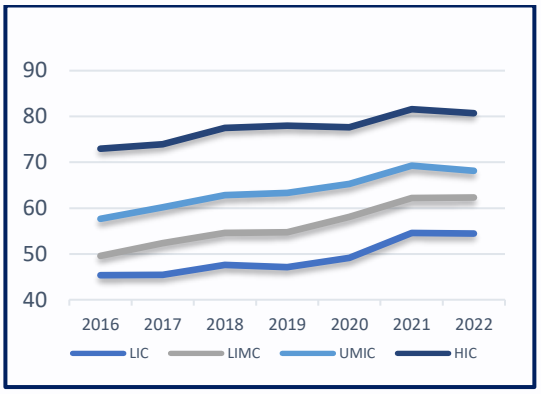

المصدر: البنك الدولي. قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية

أظهرت مُقارنة نتائج مؤشري القدرة والكفاءة الإحصائية أن الدول النامية غير قادرة على تجسير هوة القدرة الإحصائية مُقارنة بالدول الغنية. أما بالنسبة للدول العربية، فإن نتائج المقارنة بين المؤشرين تظهر تفاوت مُستوى القدرة والكفاءة الإحصائية بين مجموعات الدول العربية المصنفة حسب مُؤشر التنمية البشرية. أولاً يظهر من الرسوم البيانية الواردة في الشكل رقم (4) إن تطور المنظومة الإحصائية العربية كان مُتواضعًا، حيث إن مُتوسط الزيادة السنوية بلغ فقط 0.4% للفترة 2004-2020. كما إن مُؤشر القدرة الإحصائية للدول العربية يعرف اتجاهًا نحو الانخفاض منذ حوالي 2017 بمعدل سنوي قدره -0.6%، حيث إن هذا الانخفاض يظهر بوضوح أكثر في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وبوتيرة أقل في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. ويلاحظ أيضًا ارتفاع وتحسن مُستوى القدرة الإحصائية للدول ذات التنمية البشرية المنخفضة والتي فاقت مُستوياتها في الدول ذات التنمية المتوسطة. بالمقابل يعكس مُؤشر الأداء الإحصائي للبنك الدولي صورة مُغايرة عن القدرة الإحصائية للدول العربية حيث يظهر اتجاهًا إيجابيًا لكل مجموعات الدول العربية ما بين 2016 و2022. كما يظهر المؤشر فجوة مُعتبرة في الأداء الإحصائي تتزايد مع فروقات التنمية البشرية بين المجموعات. من جهة أخرى يُقدم مُؤشر جرد البيانات المفتوحة تقييمًا لشمول البينات وإتاحة الإحصاءات الرسمية للفترة 2015-2022. وتظهر نتائج المؤشر أن الدول العربية تتفاوت بشكل ملحوظ في البعدين، عِلمًا انهما مرتبطين بشكل كبير، حيث بلغ معدل الارتباط بين مُؤشر الشمول ومُؤشر الانفتاح 80% لسنة 2022. كما أن الدول تُسجّل أداء أعلى في الانفتاح أكثر من الشمول وذلك لصعوبة عملية الإنتاج مُقارنة بالنشر. بلغ مُتوسط مُؤشر الشمول 44 نقطة مُقارنة بمتوسط انفتاح قدره 50.3. وتنعكس هذه الصورة تمامًا في بعض الدول العربية حيث الشمول يفوق الانفتاح مثل الجزائر، مصر، سوريا، والكويت. عُمومًا، يظهر المؤشر تطورًا سريعًا للقدرة الإحصائية العربية بمعدل تغير سنوي قدره 7%. وحققت الدول الخليجية نسبة زيادة قدرها 8% سنويًا، بنما حققت الدول ذات التنمية العالية والمتوسطة نسبة زيادة قدرها 5%. أما الدول العربية ذات التنمية البشرية المتدنية فقد بلغت الزيادة في المؤشر حوالي 12% مما يدل على وجود ظاهرة التحاق في القدرة الإحصائية مدفوعة أساسًا ببرامج العون الإنمائي الذي تقدمه المؤسسات الدولية.

الشكل رقم (4): القدرة (SCI) والأداء الإحصائي (SPI)للدول العربية حسب مستويات التنمية البشرية

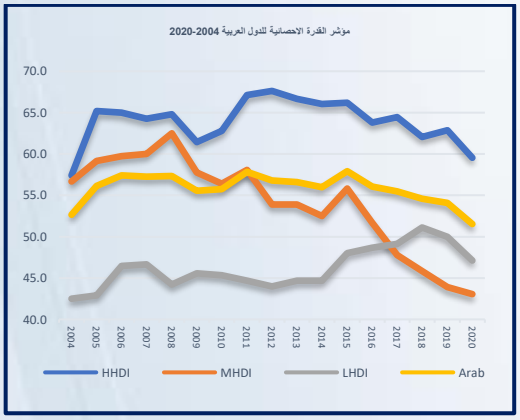

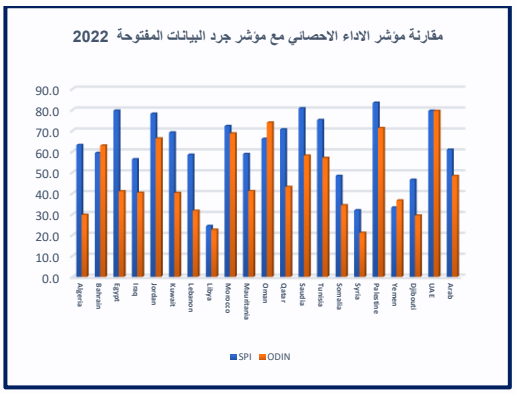

المصدر: تم حساب مؤشرات مجموعات الدخل كمتوسط مؤشر الدول لكل شريحة. بيانات الدول مأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي. (HIC) دول عالية الدخل، (UMIC) الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل، (LMIC) الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل، (LIC) دول منخفضة الدخل.

4. فجوة البيانات العربية

نظرًا لعدم توفر قاعدة بيانات إحصائية عربية مُتكاملة تسمح بتقييم موضوعي للفجوة الإحصائية العربية تم اللجوء إلى قواعد البيانات الدولية لإجراء هذه التقييمات. تم الاستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي المعروفة بمؤشرات التنمية الدولية (1960-2023)، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بتقرير التطلعات الاقتصادية (1980-2029). تم تقييم فجوة البيانات العربية باستخدام معيار موضوعي يقيس مُستوى الكمال في توفير البيانات والإحصاءات، لكن يجب التنويه أن هذا المعيار صعب تحديده وذلك لأن البيانات والإحصاءات المنشورة تأتي في مُستويات تفصيل مختلفة داخل كل القطاعات والمؤسسات والأنشطة، بالإضافة إلى اعتماد الدول أنظمة إحصائية مُختلفة.

تحتوي قاعدة بيانات مُؤشرات التنمية الدولية على 1292 مؤشرًا مُوزعة على 15 مجالاً من مجالات الاقتصاد والتنمية. وتم قياس فجوة البيانات السنوية بالبيانات غير المتوفرة في السنة نسبة للعدد الإجمالي للبيانات في تلك السنة. وتدل الحسابات والواردة في الشكل (5) أن فجوة البيانات العربية عرفت تراجعًا مُعتبرًا حيث انخفضت نسبة البيانات غير المتوفرة من 90% سنة 1960 إلى 43% سنة 2018، أي بمعدل انخفاض قدره 50 % في مدة 58 سنة، مما يعني تحسنًا في وفرة البيانات قدره تقريبًا 0.9% سنويًا. كما يُلاحظ ارتفاع الفجوة مُجددًا ما بين 2018 و2022 إلى 68% نتيجة جائحة كورونا وكذلك وجود فجوة نشر معتبرة. وتزداد الفجوة كلما اقترب زمن سنة النشر من سنة إجراء التقييم، أي سنة 2023، حيث بلغت الفجوة 98% سنة 2023 وذلك لان أغلب بيانات هذه السنة لم تنشر بعد في سنة 2024.

حققت الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة أقل فجوة بيانات حيث بلغت 39% سنة 2019، و اتسعت الفجوة بعدها لتصل 66% سنة 2022. ولم تعرف الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا نفس المنوال حيث انخفضت الفجوة إلى 41% سنة 2017 ثم عاود الارتفاع لتبلغ 71% سنة 2022. أما الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة فقد انخفضت الفجوة الإحصائية إلى 42% سنة 2014 ثم بدأت تتسع لتصل إلى 68% سنة 2022. هذه الأرقام تدل أن الاختلافات الواسعة في مستويات الدخل والتنمية البشرية لم ينجم عنها اختلافات كبيرة في القدرة الإحصائية للدول العربية. ويرجع هذا الو اقع أن الدول النفطية ارتفع دخلها بسرعة كبيرة مقارنة بالدول غير النفطية ولم يتبعه نفس التطور في القدرة الإحصائية وذلك لأن بناؤها عملية معقدة قائمة على بناء رأس مال بشري يمتلك المهارات والمعرفة العلمية والتقانية ويتطلب وقتًا كبيرًا وإعلاء لشأن الإحصاء في عملية التخطيط و اتخاذ القرار.

الشكل رقم (5): فجوة البيانات العربية حسب مستويات التنمية البشرية 1960-2023

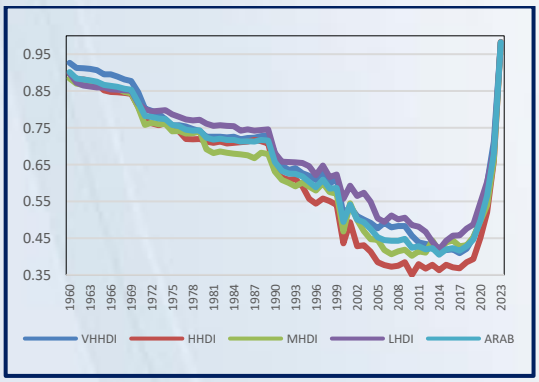

المصدر: حساب المؤلف من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي

على المستوى القطاعي، تُعاني الدول العربية من تفاقم فجوة البيانات في قطاع التعليم والنوع البشري (جدول 1) مما يُؤثر أساسًا على جودة تقييم رأس المال البشري الذي يعتبر أحد العوامل الأساسية للتنمية. كما

يلاحظ توسع رقعة الفجوة في مجال قياس الفقر وتوزيع الإنفاق. نفس الأمر يلاحظ في القطاع الاجتماعي وسوق العمل. ويرجع هذا الوضع إلى قلة تنفيذ مسوحات إنفاق الأسر التي تعتبر المصدر الرئيسي لتقييم مستويات الفقر وتوزيع الإنفاق. بالمقابل بلغت فجوة البيانات 22 % ميزان المدفوعات و15 % للمحاسبة القومية، و36 % للتجارة الخارجية. هذه الأرقام تثبت أن هنالك صعوبة كبيرة في توفير بيانات التنمية البشرية مقابل تقييم التنمية الاقتصادية والمالية.

الجدول رقم (1): فجوة البيانات العربية حسب القطاع ومستوى التنمية البشرية (2000-2022)

	الفترة الزمنية	تنمية بشرية مرتفعة	تنمية بشرية منخفضة	تنمية بشرية متوسطة	تنمية بشرية مرتفعة جدًا	الدول العربية
ميزان المدفوعات	2010-2000	0.11	0.46	0.22	0.38	0.28
	2022-2011	0.06	0.34	0.29	0.25	0.22
	2018-2011	0.05	0.37	0.29	0.26	0.22
الدين الخارجي	2010-2000	0.42	0.39	0.56	..	0.46
	2022-2011	0.41	0.38	0.37	..	0.39
	2018-2011	0.46	0.57	0.40	..	0.48
التعليم	2010-2000	0.60	0.74	0.61	0.62	0.64
	2022-2011	0.59	0.67	0.71	0.50	0.61
	2018-2011	0.60	0.66	0.70	0.52	0.61
البيئة	2010-2000	0.26	0.37	0.26	0.22	0.27
	2022-2011	0.45	0.49	0.45	0.43	0.45
	2018-2011	0.38	0.42	0.37	0.35	0.38
التمويل	2010-2000	0.44	0.68	0.53	0.45	0.51
	2022-2011	0.35	0.65	0.52	0.38	0.45
	2018-2011	0.33	0.61	0.50	0.35	0.43
النوع البشري	2010-2000	0.72	0.75	0.72	0.75	0.74
	2022-2011	0.72	0.72	0.72	0.73	0.72
	2018-2011	0.72	0.75	0.71	0.73	0.73
القطاع العام	2010-2000	0.49	0.62	0.60	0.65	0.58
	2022-2011	0.47	0.45	0.47	0.55	0.49
	2018-2011	0.44	0.45	0.46	0.54	0.47
الصحة	2010-2000	0.34	0.34	0.30	0.35	0.33
	2022-2011	0.37	0.35	0.34	0.36	0.36
	2018-2011	0.34	0.32	0.30	0.33	0.33
البنية التحتية	2010-2000	0.44	0.57	0.52	0.51	0.50
	2022-2011	0.35	0.48	0.43	0.29	0.38
	2018-2011	0.29	0.44	0.39	0.25	0.33
الحسابات القومية	2010-2000	0.14	0.49	0.17	0.23	0.25
	2022-2011	0.15	0.35	0.17	0.16	0.20
	2018-2011	0.11	0.32	0.13	0.09	0.15
مساعدات التنمية الرسمة	2010-2000	0.50	0.54	0.55	..	0.53
	2022-2011	0.38	0.45	0.45	..	0.43
	2018-2011	0.68	0.85	0.46	..	0.66
الفقروتوزيع الدخل	2010-2000	0.85	0.92	0.88	..	0.88
	2022-2011	0.90	0.90	0.93	..	0.91
	2018-2011	0.88	0.87	0.93	..	0.89
الدخل بالقدرة الشرائية المتعادلة	2010-2000	0.09	0.48	0.23	0.13	0.21
	2022-2011	0.08	0.28	0.14	0.12	0.15
	2018-2011	0.07	0.29	0.14	0.12	0.14
القطاع الاجتماعي وسوق العمل	2010-2000	0.65	0.74	0.69	0.73	0.70
	2022-2011	0.61	0.73	0.70	0.67	0.67
	2018-2011	0.60	0.72	0.71	0.68	0.67
التجارة	2010-2000	0.45	0.60	0.50	0.47	0.50
	2022-2011	0.43	0.55	0.48	0.38	0.45
	2018-2011	0.32	0.46	0.39	0.29	0.36
مؤشرات التنمية الدولية	2010-2000	0.43	0.58	0.49	0.46	0.51
	2022-2011	0.42	0.52	0.48	0.40	0.48
	2018-2011	0.42	0.54	0.46	0.37	0.47

ويرجع الأمر أساسًا إلى مصادر البيانات حيث إن البيانات الاقتصادية والمالية يُمكن الحصول عليها بمزيج من البيانات الإدارية والمسوحات الميدانية والتقييمات باستخدام جداول العرض والطلب والمدخلات والمخرجات، وذلك على عكس من بيانات سوق العمل والفقروتوزيع الدخل التي تتطلب اللجوء أكثر إلى المسوح الميدانية للحصول على هذه البيانات.

5. الإحصاءات وأهداف التنمية المستدامة

نظرًا للوعي الدولي المتنامي بأهمية الإحصاءات في قياس التنمية المستدامة ومُتابعتها فإن الأمم المتحدة أولت اهتمامًا بالغًا لبناء القدرات الإحصائية خاصةً في الدول النامية. ويشير تقرير منهجية بناء مؤشرات التنمية المستدامة الذي أعد سنة 2018 أن ثغرات البيانات لازالت مهمة وأن العديد من المؤشرات الفرعية لازالت غير متوفرة للعديد من الأهداف في جملة كبيرة من الدول النامية. ولإعطاء صورة كاملة عن مدى توفر البيانات الضرورية لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الدول العربية تم استخدام قاعدة البيانات المنشورة في موقع تقرير التنمية المستدامة لسنة 2024 لتقييم مدى توفر البيانات الخام المستخدمة في حساب المؤشرات السبعة عشر. والظاهر من الحسابات أن البيانات غير المتوفرة للدول العربية تبلغ حوالي 60 % من إجمالي المؤشرات على 2024. وتظهر البيانات الواردة في الجدول (2) أن أغلب الدول العربية تعرف فجوة مُعتبرة في قياس أهداف التنمية البشرية. تفوق نسبة البيانات غير المتوفرة الـ50% في كل الدول العربية. كما تبين أن بيانات الهدف الأول (القضاء على الفقر) شحيحة في كل الدول العربية باستثناء مصر وذلك لقلة البحوث الميدانية الخاصة بإنفاق الأسر والتي لا تنفذ بصفة مستمرة. بيانات هدف القضاء على الجوع المدقع أيضًا شحيحة باستثناء تونس حيث توفر بيانات بنسبة 70 % على مؤشرات الهدف الثاني (القضاء على الجوع). كما تتوفر لدى الدول العربية بيانات الصحة الجيدة والرفاه وكذلك الطاقة النظيفة (هدف 3 و6) بشكل جيد، لكن بتفاوت ما بين الدول العربية. وتوجد ثغرات كبيرة في توفر بيانات النوع البشري والمساواة بين الجنسين. كما أن بيانات رصد هدف العمل

المناخي (الهدف 13) ضئيلة ولا تسمح بقياس جيد للبعد البيئي.

الجدول رقم (2): نسب البيانات غير المتوفرة في قاعدة بيانات مُؤشرات التنمية المستدامة

البلد	نسبة البيانات غير المتوفرة متوسط 2000-2024 (1)	نسبة البيانات غير المتوفرة حسب تقرير التنمية المستدامة 2024 (2)
المغرب	%52.50	%41.1
الإمارات	%56.40	%48.6
البحرين	%63.10	%53.5
جزر القمر	%68.20	%51.1
جيبوتي	%61.90	%57.2
الجزائر	%55.00	%43.8
مصر	%54.30	%36.9
العراق	%59.40	%41.8
الأردن	%56.20	%35.0
الكويت	%58.60	%49.2
لبنان	%59.20	%42.7
ليبيا	%66.60	%62.3
موريتانيا	%57.60	%51.8
عمان	%59.90	%51.7
قطر	%60.90	%50.7
السعودية	%59.20	%47.6
السودان	%62.20	%49.1
الصومال	%65.20	%55.9
سورية	%61.30	%63.7
تونس	%54.50	%37.4
اليمن	%59.20	%51.8
فلسطين	---	%42.6
متوسط الدول العربية	%59.60	%48.4

المصدر: (1) تم حسابها من طرف المؤلف انطلاقًا من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة المتوفرة في موقع تقرير التنمية المستدامة الذي ينشره جيفري ساكس وآخرون:https://dashboards.sdgindex.org/explorer (2) بيانات متوفرة في قاعدة بيانات تقرير التنمية المستدامة: 2024 https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/analytics/DataAvailability

6. جودة البيانات العربية

يُصنّف نشر الإحصاءات إلى أربعة مستويات وهي النظام العام لنشر البيانات، النظام العام المعزز، النظام الخاص، النظام الخاص المحسن. تصنف أغلب الدول النامية في النظام العام والذي يوفر البيانات الاقتصادية والمالية الأساسية وقد شكّلت هذه الفئة 57 %من الدول المصنّفة، بينما شكلت الدول المصنّفة ضمن النظام الخاص سوى 26% من إجمالي الدول المصنفة وبلغت نسبة الدول المصنفة ضمن النظام الخاص المعزز حوالي 17% سنة 2024 علما أن نسبة الدول المصنفة إجمالاً ارتفعت من 23% سنة 1996 إلى 95% سنة 2024. هذه البيانات تدلل بوضوح على صعوبة تعزيز جودة البيانات الإحصائية. لا تختلف الدول العربية كثيرًا عن هذا الاتجاه حيث إن خمسة دول فقط تصنّف ضمن النظام الخاص للنشر، بينما 15 دولة (75%) تصنّف ضمن النظام العام وهو أعلى بكثير من النسبة العالمية، علماً أن الدول الخليجية باستثناء السعودية تصنّف ضمن النظام العام لنشر الإحصاءات.

7. الإحصاءات ومنظومة اتخاذ القرار

يُشكّل استخدام الإحصاءات في عملية التخطيط و اتخاذ القرار التنموي من أهم أهداف تطوير المنظومة الإحصائية وذلك لأن القرار المبني على شواهد كمية يعزّز من نوعية السياسات ويرفع من قيمة الإحصاءات. سمح تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي وكذلك تقنيات التنقيب عن البيانات بالبحث عن مُؤشرات تدل على استخدام هذه الشواهد في الوثائق التنموية مثل الخطط والاستراتيجيات الوطنية. كما تسمح هذه التقنيات الحديثة تحديد نوعية ومستوى استخدام هذه الشواهد في صناعة القرار. قامت مبادرة باريس 21 بتقييم مدى استخدام الإحصاءات في الوثائق الوطنية باستخدام سلم يعكس مُستوى الاستخدام، حيث يقيّم هذا المؤشر الاستخدام المنهجي للمعرفة الإحصائية مع المصطلحات والمؤشرات الإحصائية في وثائق السياسات الوطنية (خطة التنمية الوطنية ووثائق استراتيجية الحد من الفقر) من خلال تقنيات استخراج النصوص. يتألف المؤشر من أربعة أبعاد رئيسية وهي: الاعتبارات الأساسية (المستوى 1)؛ التشخيص والتقدير الكمي (المستوى 2)؛ التحليل الإحصائي (المستوى 3)؛ التحليل المتقدم (المستوى 4).

تُشير نتائج البحث الذي قامت به مبادرة باريس 21 والواردة في الشكل (6) أن المتوسط العالمي للمؤشر وللفترة 2000-2017 بلغ حوالي 40 نقطة بينما بلغ مُتوسط الدول العربية 29 نقطة، بانحراف معياري بلغ 20 مُقابل 11 للمستوى العالمي وهو يُدلل على التباين الكبير بين الدول العربية حيث إن عدد الدول الذي بلغ

فيها الأداء أقل من 50 نقطة 18 دولة من 20 وهو يعكس مدى الحاجة للدول العربية أن تحسن من قدرتها الإحصائية وترفع مُستوى استخدام الإحصاءات في صياغة السياسات التنموية.

الشكل رقم (6): مُؤشر استخدام البيانات التخطيط و اتخاذ القرار

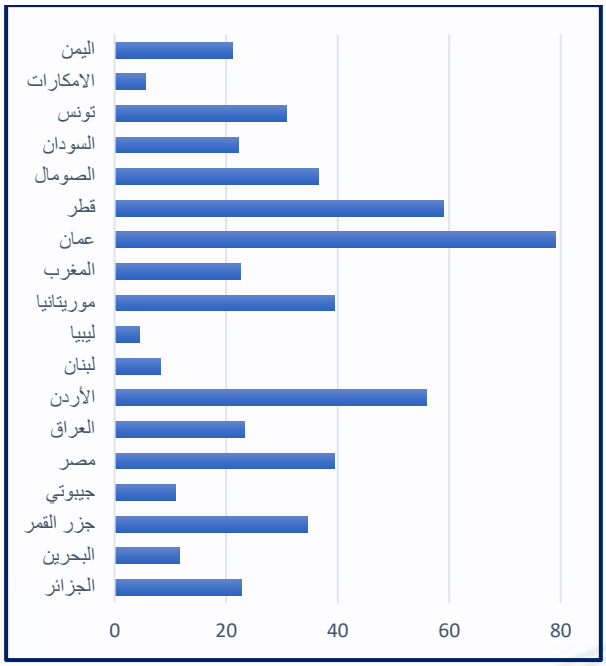

7. الخاتمة

أثبتت العديد من الدراسات أن البيانات والإحصاءات والمعلومات (المعرفة الاقتصادية) تُشكّل عاملاً أساسيًا في دفع عجلة تنمية الأمم من خلال الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه المعرفة في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في تحسين فعالية القرارات وبالتالي رفع الإنتاجية. أمام الدول العربية طريق طويل لاستغلال البينات الإحصائية لتعزيز تنميتها علمًا أن هنالك تفاوت كبير فيما بينها من ناحية و اقع الارتباط بين التنمية والبيانات الإحصائية والتي تم الإشارة اليها في الفقرات السابقة من هذا الإصدار. ونقدم فيما يلي مجموعة من التوصيات التي إن أخذ بها سوف تُسهم في تحسين جودة البيانات وإمكانية الوصول إليها والاستفادة منها في اتخاذ القرارات، على النحو التالي:

- وضع استراتيجيات وطنية قائمة على المبادئ الأساسية التي أقرتها الأمم المتحدة لتطوير الإحصاءات وبناء القدرات ذات الصلة.
- تطوير النظم الإحصائية الوطنية العامة والخاصة من خلال زيادة الاستثمار في تدريب الإحصائيين ومحللي البيانات لتحس ني مهارات جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير.
- تحسين جودة البيانات وشموليتها واعتماد المعايير والمنهجيات الإحصائية الدولية لضمان اتساق البيانات وقابليتها للمقارنة الدولية.
- إجراء مسوحات منتظمة لجمع بيانات شاملة حول مُختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، مع ضرورة تحسين استخدام السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية جنبًا إلى جنب المسوح والتعدادات الإحصائية.
- تعزيز إمكانية الوصول إلى البيانات واستخدامها من خلال تنفيذ سياسات البيانات المفتوحة لجعل البيانات متاحة للجمهور والباحثين، والمختصين، والأكاديميين، والمهتمين.
- الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار، من خلال استخدام تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتكملة مصادر البيانات التقليدية.
- تحفيز التعاون والتكامل الإقليمي بين الدول العربية لتبادل أفضل الممارسات والخبرات والموارد في مجال التنمية الإحصائية.
- تعزيز المشاركة في تنفيذ مُبادرات بناء القدرات وبرامج المساعدة الفنية التي تقودها المنظمات الإقليمية والدولية.
- تأمين التمويل من الموازنة العامة للدولة ومن الجهات المانحة الدولية وشركاء التنمية لدعم الأنشطة الإحصائية، وتحفيز الشراكات للاستفادة من الموارد والخبرات الإضافية.

- تطوير منظومة الحسابات القومية، سواء ما تعلق بتحديث أساليب التقدير الحسابية أو استكمال مُكونات المنظومة خاصة إصدار البيانات الفصلية للناتج المحلي الإجمالي ومكوناته، بالإضافة إلى الاهتمام بكل من الأبعاد القطاعية والمكانية والبيئية.
- توسيع نطاق التعدادات الاقتصادية الدورية التي يتم إجراؤها بحيث تشمل القطاع غير الرسمي، مع إجراء مسوح خاصة بهذا القطاع.
- تحسين جمع البيانات المتعلقة بالاستهلاك النهائي للأسر، حيث تتم تقديرات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية باستخدام طرق ومنهجيات مُختلفة، يستند بعضها إلى نتائج مسوح إنفاق الأسرة والتي تنفذ بشكل مُتقطع وغير دوري في أغلب الدول العربية.
- اعتماد إطار رسمي للجودة وحوكمة البيانات يكون مُتطابقًا مع المعايير الدولية لضمان تحسين جودة البيانات الإحصائية.
- تعزيز تشريعات العمل الإحصائي بما يضمن استقلالية الأنظمة الإحصائية الوطنية وذلك لتعزيز الثقة وإضفاء المصداقية على الإحصاءات الوطنية والتشجيع على استخدامها.
- استغلال الثورة المعلوماتية وما توفره من بيانات دقيقة وتفصيلية في توظيف الذكاء الاصطناعي لتطوير المنظومة الإحصائية. كما أن تنامي استعمال الإنترنت والمنصات الرقمية وتغلغل وسائل التواصل الاجتماعي في الحياة اليومية يُوفر فرصة لتطوير أساليب تجميع وتحليل ونشر الإحصائيات، ومن ثم تطوير نوعية المعلومة وجودتها.

قائمــة إصــدارات "موجــز السياسات"

العنوان	المؤلف	رقم العدد
تحديات التنمية العربية وضرورة إعادة ترتيب أجندة السياسات التنموية	د. بلقاسم العباس	الأول
إشكالية المديونية وسبل مواجهتها في الدول العربية	د. نواف أبو شماله	الثاني
المخاطر الاجتماعية في الدول العربية وسبل مواجهتها	د. فيصل المناور	الثالث
التنويع الاقتصادي في الدول العربية والحاجة إلى سياسات صناعية حديثة: المبررات والتطبيق	د. وليد عبد مولاه	الرابع
ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية: تنوع الأسباب وعمق المخاطر ومدى فعالية السياسات	د. معز العبيدي	الخامس
إفلاس بنك وادي السيليكون"Silicon Valley Bank" وتداعياته على الاقتصاديات العربية	د. محمد شيخي	السادس
المنافسة رافعة للتنمية المالية؟ دروس وتوصيات للدول النامية	د. وليد عبد مولاه	السابع
هل أنظمة سعر الصرف المرن ملائمة لاقتصادات الدول الخليجية	د. وشاح رزاق	الثامن
هل ستفاقم التطورات الاقتصادية العالمية المستجدة من وطأة التحديات التنموية العربية وكيف يمكن التخفيف منها؟	د. بلقاسم العباس	التاسع
تحقيق الأمن الدوائي العربي: فرصة للنهوض بصناعة الأدوية في الدول العربية	د. محمد أمين لزعر	العاشر
Central Banks and Climate Change: Monetary Policies for in the Arab Region Achieving Environmental Transition	د. معز العبيدي	الحادي عشر
كيف يمكن للتحوّل الرقمي أن يعزز النمو الاقتصادي في الدول العربية؟	د. محمد باطويح	الثاني عشر
التجارة الإلكترونية في الدول العربية: الفرص والتحديات	د. علم الدين بانقا	الثالث عشر
القدرة الإحصائية وفجوة البيانات العربية	د. بلقاسم العباس	الرابع عشر

المعهد العربي للتخطيط مُؤسسة عربية إقليمية مُستقلة غير ربحية، مقرها دولة الكويت، تأسست عام 1980، وتهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال بناء القدرات الوطنية وإعداد البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية والدعم المؤسسي وعقد اللقاءات التنموية والنشر.

The Arab Planning Institute is a regional independent non-profit organization, headquartered in Kuwait. The Institute was founded in 1980 and aims to support economic and social development in Arab countries through building national capacities, conducting research, providing advisory services, institutional support, holding developmental meetings, and publishing.

المعهد العربي للتخطيط
الكويت
KUWAIT
ARAB PLANNING INSTITUTE

تليفون: 24848754 - 24843130 - 24844061
فاكس: 24842935
صندوق بريد: 5834 صفاة 13059 دولة الكويت
بريد الكتروني: api@api.org.kw

www.arab-api.org

/APIKW @Arab_API @Arab_API Arab Planning Institue Arab Planning Institue